رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد 3: أيلول - كانون الأول 2019

المحتوى

تقديم	3
كيف؟	4
تفـاعلات المشهد التنمـوي: العوامل ـ الأطراف	6
المجتمعات المحلية	7
العمل الحكومي	12
القطاع الخاص	16
الإعلام السوري الخاص	18
لماذا؟	20
ماذا بعد؟	21

مبادرة المساحة المشتركة
لتـــبادل المعـــرفـــة وبنـــاء التـــوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2019

www.developmentassets.org
info@developmentassets.org

تقديم

يجسد **«رصيد تنموي»** كمنتج، محاولة للتأثير في محيط عملية التنمية المحلية في سورية اليوم، ونقل المبادرات المحلية إلى مستوى جديد من التعاون بين الأطراف الفاعلة، ضمن إطار يستطلع الموارد المتاحة محلياً ووطنياً وأبعد من ذلك برؤية 360 درجة، متجاوزاً الحرب وجغرافياتها.

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته، مستندة إلى سلاسل قيمة جديدة لعملية التنمية كمّاً ونوعاً، فيبدأ الرأسمال المجتمعي بالظهور محلياً ويترابط مع الوقت وطنياً، ويتخطى ذلك متضمناً الرأسمال المجتمعي السوري اللاجئ والمهاجر والمغترب أيضاً، كما وتزداد فرص استثماره في عملية متكاملة بين إعادة التنمية وإعادة الإعمار.

وكذلك فإن تحسين المعرفة الذاتية لكل مواطن ومواطنة من كافة الشرائح العمرية، يشكّل مدخلاً أساسياً لرفع متوسط الوعي المجتمعي في القدرة على الاستثمار والتفاعل والتقييم المبني على دلائل وحوارات مستمرة، حيث تتولد زوايا رؤية جديدة لنفس المشهد اليومي، فيتغير المعنى وتتضافر جهود الأطراف الفاعلة، لتحسين الحياة واستعادة القدرة على الأمل المبني على العمل.

«رصيد تنموي» لا يقدّم نتائجاً أو أحكاماً أو دلائل وتحليلات في محاولاته المستمرة. هو فقط يعيد ترتيب المشهد وموارده وديناميات بطريقة بنّاءة، ويحسّن القدرة على صناعة الفرص من خلال فهم التفاعلات المحلية بين الأطراف، وتقديمها بشكل مقارنات بغرض تضييق الفجوات بين مجتمعاتنا المحلية خدماتياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً ومكانياً.

«رصيد تنموي» هو دعوة لتكراره منهجياً على مستوى كل حيّ وقرية وبلدية ومدينة ووطن.

فريق عمل «رصيد تنموي»

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته

كيف؟

بالنسبة للبيانات المقدمة في هذا العدد، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر أوليّة، وذلك من خلال:

- استبيان لعينة من 366 ناشطاً وناشطة متوزعين في سورية.
- الجريدة الرسمية السورية، الجزء الأول والثاني.
- مصادر إعلامية حكومية سورية.
- وسائل إعلامية سوريّة خاصة متنوعة.

تم توجيه استمارة إلكترونية إلى 366 ناشطاً وناشطة في عموم المناطق في محاولة لتغطية الجغرافية السورية بين آخر شهر تشرين الثاني ومنتصف شهر كانون الأول. توزّع المجيبون في أكثر من 60 منطقة مختلفة، وتم تثقيل العينة بالنسبة للمناطق الجغرافية ضمن المحافظات السورية بحسب التوزع السكاني فيها، وذلك اعتماداً على تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

توزع المجيبون بين 58٪ من الذكور و42٪ من الإناث، فيما تدرّجت أعمارهم بين 16 و63 سنة وشكّل من يزيد عمرهم عن 40 سنة 16٪ منهم. وقد أتم حوالي 75٪ المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا، فيما كان حوالي 18٪ قد أتموا فقط المرحلة الثانوية وحوالي 7٪ لم يتموا المرحلة الثانوية. وعن الحالة الاجتماعية فقد كان 54٪ من المجيبين عازبين و43٪ متزوجين، مع نسبة قليلة من المطلقين والأرامل.

وفي توزّع العينة على قطاعات العمل، فقد أشار 19٪ من المجيبين إلى عملهم في مجال المساعدة الاجتماعية، و16٪ في التعليم، فيما كانت أبرز القطاعات الأخرى هي التجارة والمعلومات والكمبيوتر والفنون والترفيه والتعهدات والعقارات. وعن طبيعة العمل الذي يؤدّيه الناشطون المجيبون، فقد شكل الموظفون في القطاع الأهلي 23٪ من المجيبين، بالإضافة إلى 17٪ في القطاع العام و16٪ في القطاع الخاص و17٪ أصحاب أعمال خاصة و8٪ مستقلون و17٪ لا يعملون.

ثلث المجيبين الذكور قالوا أنهم مؤجلين بالنسبة لخدمة العلم، وأشار ربعهم تقريباً إلى أنهم قد قاموا بتأديتها بالفعل فيما كان ربعهم أيضاً

قد أعفي منها او لم يكلف بها، توزعت النسب الباقية بين من لديهم حالات أخرى صحية مثلاً و الاحتياط أو ما شابه وبين من هو في الخدمة حالياً بالفعل.

أجاب 76٪ من الناشطين أنهم يسكنون في ذات المناطق التي ولدوا فيها، و14٪ منهم يقيمون في مناطقهم الحالية منذ أكثر من 4 سنوات وفقط 8٪ يقيمون في مناطقهم الحالية منذ مدة تتراوح بين سنة و4 سنوات، فيما شكل المنتقلون حديثاً لمناطق جديدة 1٪ فقط.

أجابت هذه العينة على أسئلة تتعلق بواقع الخدمات والمشاركة والتفاعل المجتمعي ومستقبل وآفاق التنمية. معظم الأسئلة المطروحة تضمنت سلماً للخيارات تم تحويله إلى قيم عددية من 1 إلى 5 لحساب القيم المتوسطة والتشتت. بالإضافة إلى استبيان الناشطين المحليين، جمعت بيانات حول الجمعيات واطارات عملها التي أعلن عن ترخيصها منذ بداية شهر أيار وحتى نهاية آب. وذلك من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة أسبوعياً. كذلك جمعت من الجريدة الرسمية بيانات الشركات الجديدة المسجلة لنفس الفترة، واستخلصت إحصاءات حول نوعها وقطاعات عملها والمناطق التي سجلت فيها. كذلك جمعت بيانات حول قرارات وتصريحات وتطبيقات الحكومة السورية المتعلقة بالتنمية والخدمات من الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء والجريدة الرسمية أيضاً، وصنفت هذه المواد بحسب القطاع والمحافظات والمستوى الحكومي.

هذه البيانات تعبر فقط عن الثلث الثالث من سنة 2019. على صعيد متصل، جمعت عينة من الأخبار والمواد الإعلامية المتعلقة بالتنمية من 10 وسائل إعلامية سورية خاصة خلال الثلث الثالث من سنة 2019، وصنفت هذه المواد بحسب القطاعات والمناطق من خلال خوارزمية تم بنائها من قبل فريق العمل. روعي في هذا التقرير نقل البيانات من خلال إحصاءات أولية، دون الخوض في تحليلات معمقة. تجدر الإشارة إلى وجود جانب غير رسمي كبير للعمل الأهلي والأنشطة التجارية يحد من إمكانية رؤية الصورة الكبيرة بشكل متكامل.

تفاعلات المشهد التنموي: العوامل/ الأطراف

في الثلث الثالث من عام 2019، تباين مستوى تغطية الإعلام الحكومي والخاص للأمور المتعلقة بالتعليم والصحة. فمن ناحية، ركز الإعلام الحكومي بشكل كبير على الصحة، فيما انخفض اهتمام الإعلام الخاص في هذا الصدد مقارنة بالثلث الثاني من العام. وبقي مستوى رضا الناشطين على مستواه فيما يتعلق بالتعليم والصحة، وهو يميل إلى عدم الرضا عن الخدمات المقدمة، خاصة التعليم. ولم يلق الانخفاض البارز في رضا المجتمعات المحلية عن الكهرباء صدى موازياً لدى الإعلام الحكومي والخاص، على الرغم من بدء الأخيرين التطرق لأزمة الكهرباء على نطاق محدود. إلا أن المحروقات، التي أظهر الناشطون انخفاضاً في الرضا حولها، لم تلق أي اهتمام على مستوى الإعلام الحكومي بالنسبة للمواد التي تم رصدها.

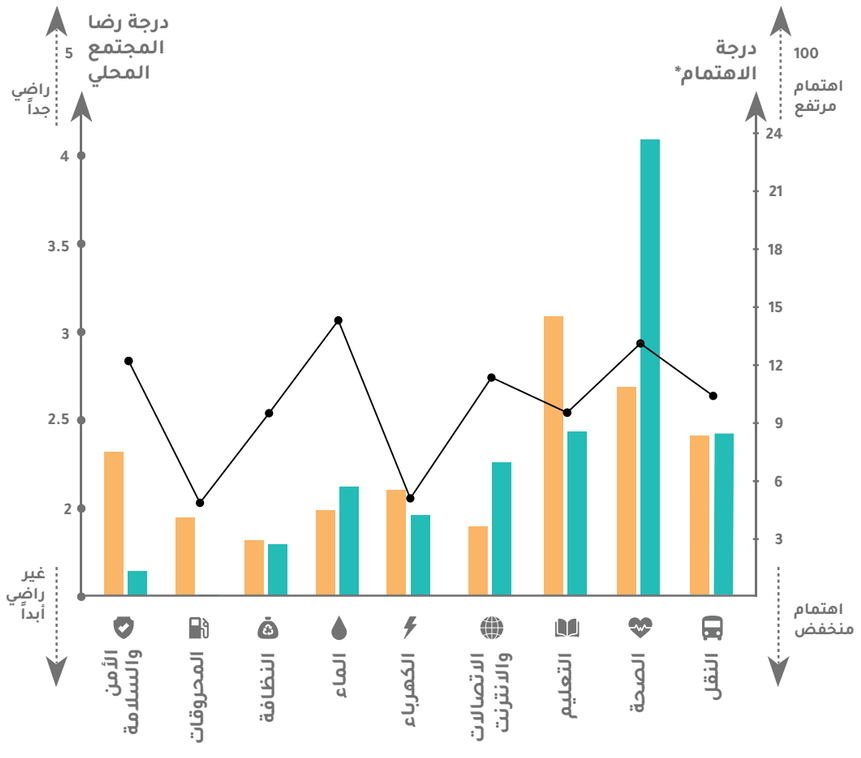

شكل 1: درجة رضا المجتمع المحلي مقارنة بالاهتمام الحكومي والإعلامي في الثلث الثالث من عام 2019

- اهتمام الإعلام الحكومي
- اهتمام الاعلام الخاص
- درجة رضا المجتمع المحلي

*** نسبة المواد الاعلاميّة والحكوميّة التي تغطّي كلّ قطاع**

وبقي قطاعا تجارة الجملة والصناعة القطاعين الأبرز في استثمارات القطاع الخاص. ولاقى هذا اهتماماً موازياً من الإعلام الحكومي بالصناعة ومن الإعلام الخاص بالتجارة. وعلى الرغم من ارتفاع اهتمام الإعلام الحكومي والخاص نسبياً بقطاعات المال والبنوك والإعمار والتعليم والصحة، إلا أن هذه القطاعات لا تزال لا تستقطب المستثمرين إلى حد كبير.

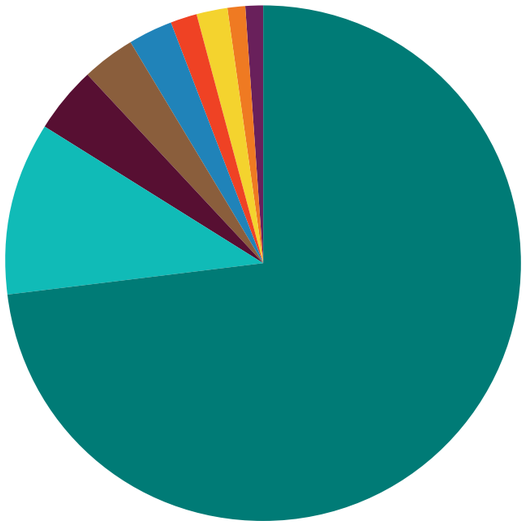

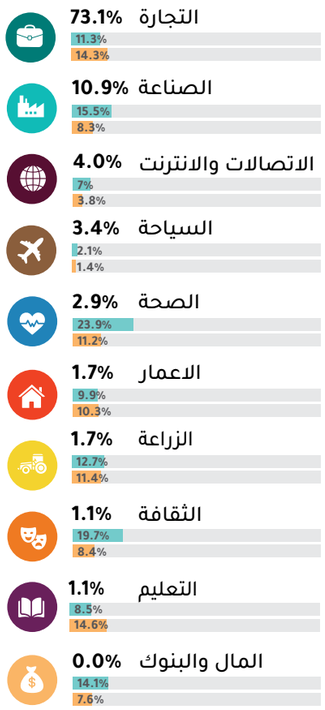

- اهتمام الإعلام الحكومي
- اهتمام الاعلام الخاص

شكل 2: قطاعات الشركات الخاصة الجديدة مقارنة بالاهتمام الحكومي والإعلامي في الثلث الثالث من عام2019

يمثل حجم الشرائح في الشكل نسبة عدد الشركات الجديدة المسجلة في كل قطاع

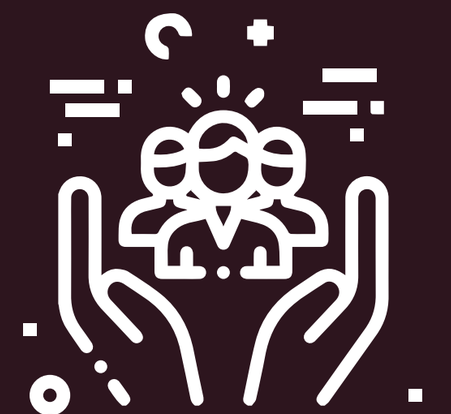

المجتمعات المحلية

تتطلّب عملية التنمية تحضيراً محليّاً لا يكتمل إلا بتلاقي جهود المجتمعات المحليّة وتنسيقها في إطار مشترك ومنتج، ولاشكّ أن لجهود السكان المحليين في مجتمع كالمجتمع السوري أدوار كبيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة، وتعظيم آثار هذه الأدوار مرتبط بطبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مجموعات السكان نفسها، وبينها وبين المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، كذلك الأمر بين المؤسسات المتنوعة فيما بينها. كما أن نظرة هذه المجموعات لأدوارها والتعبير عن بُناها التنظيمية مسألة أساسيّة في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة، وعليه فإن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على رصد مواردها وتطويرها هو حجر الزاوية لبناء رأسمالها المجتمعي واستثماره بشكل متزايد

واقع الخدمات

الرضا عن الخدمات

على مستوى سورية، بقي الرضا عن الصحة والتعليم والاتصالات والانترنت والماء والنقل في الثلث الثالث من العام على نفس مستوى الثلث الثاني. بالمقابل، انخفض الرضا عن الكهرباء والمحروقات في أشهر الخريف والشتاء مقارنة بما كان الحال عليه في أشهر الصيف.

بالنسبة **للكهرباء**، انخفض الرضا من مستوى 2.6 في الثلث الثاني إلى 2.1 في الثلث الثالث[1]، ليرجع إلى نفس المستوى الذي كان عليه في الثلث الأول من العام. سجلت محافظة القنيطرة وأجزاء من شمال غرب محافظة درعا أعلى مستويات رضا عن الكهرباء، فيما سجلت أدنى مستويات في محافظي دير الزور وحمص. وشهدت كل من محافظتي الحسكة ودرعا تفاوتات بارزة في مستوى الرضا عن الكهرباء بين المناطق المختلفة من كل محافظة.

وانخفض الرضا عن **المحروقات** من 2.2 في الثلث السابق إلى 2.0 في هذا الثلث. لكن هذا الانخفاض العام لا يعكس انخفاضاً في الرضا في كل المحافظات. فقد ارتفع الرضا عن المحروقات في محافظات حماة ودرعا ودمشق فيما انخفض في باقي المحافظات. في محافظتي حماة ودمشق، ترافق ازدياد الرضا عن المحروقات مع ازدياد في الرضا عن النقل.

[1] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

شكل 3: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثالث من عام 2019

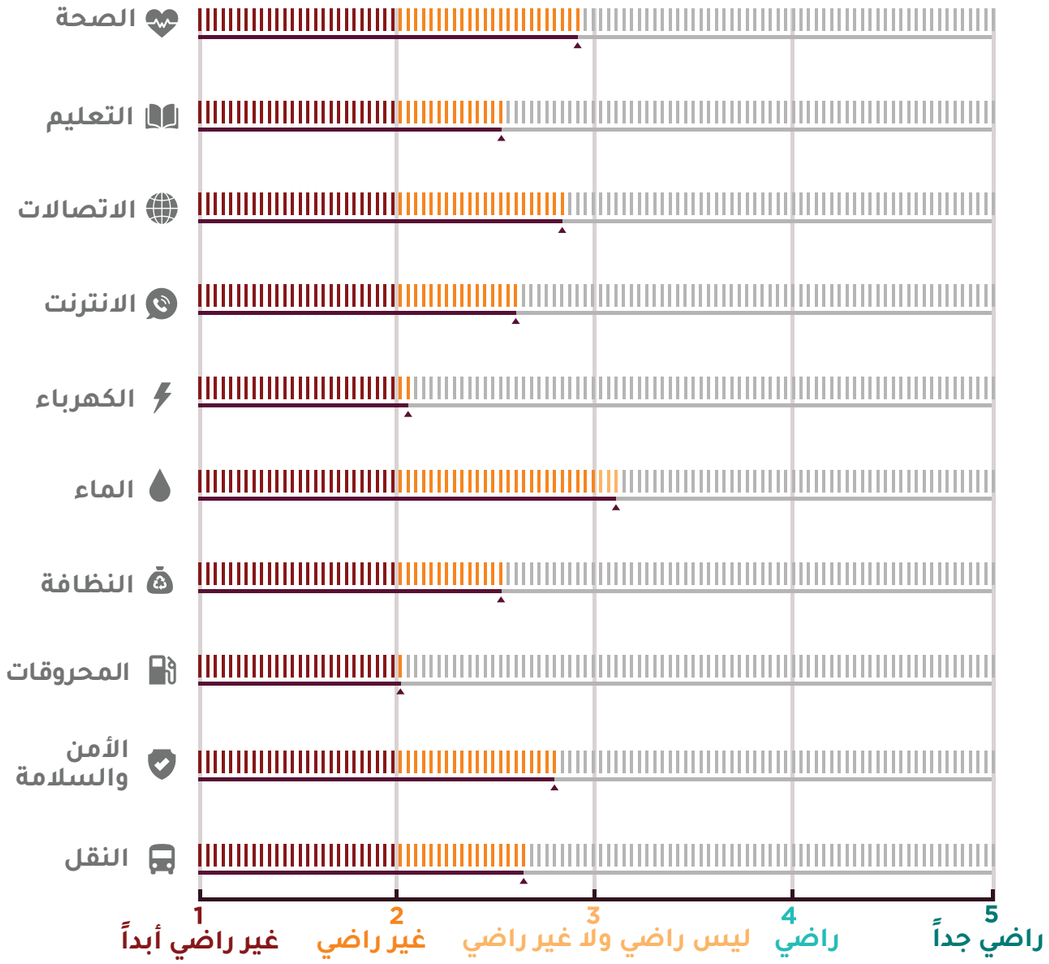

المحافظة	الصحة	التعليم	الاتصالات	الانترنت	الكهرباء	الماء	النظافة	المحروقات	الأمن والسلامة	النقل
طرطوس	3.79	3.80	3.32	2.49	2.52	3.45	3.11	2.16	4.04	2.87
القنيطرة	2.71	2.86	2.00	1.86	3.43	4.00	3.00	2.86	3.57	2.57
دمشق	3.38	2.38	2.96	2.38	2.46	3.63	2.46	2.50	3.42	2.83
الحسكة	2.58	2.32	3.27	3.28	2.44	3.10	2.31	2.68	3.05	3.08
ريف دمشق	3.04	2.82	2.87	2.59	1.99	3.00	2.77	2.12	3.38	2.69
حماة	3.17	2.55	2.86	2.11	1.95	3.48	2.10	2.19	2.98	3.03
حمص	2.84	2.30	3.37	2.53	1.51	3.23	2.56	1.68	3.86	2.22
اللاذقية	2.75	2.60	2.95	2.37	2.30	3.48	2.07	1.94	2.78	2.62
درعا	2.70	2.71	2.88	2.71	2.74	2.69	2.35	2.10	2.30	2.45
حلب	2.87	2.48	2.82	2.96	1.93	3.05	2.76	1.86	2.21	2.42
ادلب	3.20	2.34	2.70	3.22	2.07	2.43	2.67	1.85	2.28	2.46
السويداء	3.08	2.33	2.33	2.04	1.85	3.29	2.15	2.04	1.85	3.26
الرقة	2.09	2.33	2.21	2.62	2.22	2.97	2.79	2.07	1.50	2.83
دير الزور	2.06	2.13	2.05	1.83	1.29	2.63	1.81	1.07	1.53	2.59
سورية	**2.94**	**2.54**	**2.85**	**2.62**	**2.06**	**3.09**	**2.53**	**2.01**	**2.82**	**2.65**

1 - 1.79 | 1.8 - 2.59 | 2.6 - 3.39 | 3.4 - 4.19 | 4.2 - 5

شكل 4: متوسط رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثالث من عام 2019 بحسب المحافظة

وبقي مستوى الرضا عن النقل إجمالاً على مستويات مقاربة لما كان الحال عليه في الثلث الثاني.

وبقيت خدمات الماء والصحة والاتصالات والأمن والسلامة على مستوى رضا أعلى من باقي الخدمات، مع ملاحظة أن المستوى العام لم يتجاوز 3.1 لأي من الخدمات. وبلغ معدل الرضا عن **الماء** في الثلث الثالث 3.1. وسجلت محافظات القنيطرة ودمشق واللاذقية وحماة أعلى المستويات، فيما سجلت محافظة إدلب أدنى مستوى عند 2.4. على مستوى ما دون المحافظات، بلغ أدنى معدل رضا عن الماء في مدينة إدلب وسرمدا ومنبج والريف الشمالي لمحافظة درعا.

في حين بقي مستوى الرضا عن **الصحة** عند 2.9، كان هناك تغيرات بارزة على مستوى المحافظات مقارنة بالثلث السابق. على سبيل المثال، زاد الرضا عن الصحة في حماة ودرعا ودمشق والقنيطرة بشكل بارز، فيما انخفض الرضا عن الصحة بشكل كبير في محافظة الرقة. ويخفي الرضا المتوسط عن الأمن والسلامة (2.9 على مستوى سورية) تفاوتات كبيرة بين المحافظات. ففيما بلغ الرضا عن الأمن 4.0 في طرطوس و3.9 في حمص، لم يتجاوز الرضا عن الأمن مستوى 2.0 (أي غير راضٍ) في محافظات السويداء والرقة ودير الزور.

وارتفع الرضا عن **الاتصالات** في محافظات دمشق وطرطوس وحمص وحماة ودرعا مقارنة بالثلث الماضي، فيما تدنّى في إدلب والرقة بشكل ملفت، وإلى حد أقل في اللاذقية وحلب. ولم يتغير الرضا عن الانترنت كثيراً، حيث بقي عند مستوى 2.6. على مستوى المحافظات، فإن أبرز التغيرات كان انحدار الرضا عن الانترنت في محافظة إدلب من 4.0 في الثلث الثاني إلى 3.2 في الثلث الثالث.

أما فيما يخص **التعليم**، بقي الوضع إجمالاً على حاله، حيث بلغ مستوى الرضا 2.5. وارتفع المعدل في طرطوس بشكل بارز من 3.0 إلى 3.8، لتسجل أعلى مستوى رضا عن التعليم هذا الثلث. وارتفع

الرضا عن **النظافة** بشكل طفيف من 2.4 إلى 2.5، إلى أن هذا المستوى لا يزال أقرب إلى عدم الرضا، باستثناء عدد قليل من المدن مثل المالكية وعامودا في محافظة الحسكة.

حاجات التحسين

أشار أكثر من 60٪ من المجيبين إلى أن هناك حاجة إلى تحسين جودة الخدمات **الصحية**، فيما أشار حوالي 75٪ منهم إلى ضرورة رفع جودة **التعليم**. وأشار ناشطون في مدينة شهبا في السويداء إلى إغلاق المستوصف المحلي، مما يضطرهم للذهاب إلى مدينة السويداء للحصول على الخدمات الصحية غير المتوفرة في مدينتهم. وأشار ناشطون في المناطق الجنوبية في محافظة ريف دمشق إلى نقص الكوادر التعليمية، كما أشار ناشطون في ريف حلف الغربي وفي جسر الشغور إلى الحاجة إلى مزيد من الدعم للقطاع التعليمي.

واشتكى أكثر من نصف المجيبين من صعوبة الحصول على **الكهرباء** وتردي جودة الخدمة، فيما أشار ربعهم إلى ارتفاع كلفة الخدمة. ويبدو، كما أكد العديد من المجيبين، أن تقنين الكهرباء لا يلبي احتياجاتهم لها في أشهر الشتاء. وأشار ناشطون في مناطق عدة، لا سيما حمص، إلى تردي شبكة الكهرباء في مناطقهم. كما أشار حوالي 70٪ من المجيبين إلى تردي جودة الإنترنت، في مقابل 60٪ اشتكوا من تردي جودة **الاتصالات**، فيما رأى ثلث المجيبين أن كلفة اشتراك الانترنت باهظة.

وأشار نصف المجيبين تقريباً إلى تردي جودة **المياه** التي يحصلون عليها، وعبّر أكثر من النصف عن عدم رضاهم عن تردي جودة خدمات **النظافة** في مناطقهم. أما فيما يخص **المحروقات**، فقد كان الحصول عليها هو التحدي الرئيسي بالنسبة للمجيبين، يليه ارتفاع الكلفة. واشتكى حوالي نصف المجيبين من سوء جودة النقل، وفي عدد أقل من المناطق واجه المجيبون تحديات تتعلق بمحدودية خيارات **النقل** وارتفاع كلفتها.

المشاركة والتفاعل المجتمعي

اهتم هذا المحور بتفاعلات الناشطين المجيبين مع المؤسسات والسلطات المحلية من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[2]. بحسب تقييم المجيبين، انخفض تفاعل البلديات مع حاجات المجتمع المحلي من 2.9 في الثلث الثاني إلى 2.7 في الثلث الثالث على مستوى سورية. على مستوى المحافظات، شهدت حمص أكبر انخفاض، حيث انحدر تفاعل البلديات بصورة ملفتة من 3.5 إلى 2.2. بالمقابل، كان أكبر ازدياد لتفاعل البلديات في محافظة درعا، حيث قفز المعدل من 2.2 إلى 2.9. جدير بالذكر أن مستوى تفاعل البلدية في مدينة درعا بحسب الناشطين يبقى منخفضاً مقارنة بالعديد من المدن الأخرى في المحافظة. بالإضافة إلى انخفاض تفاعل البلديات، انخفض كذلك تفاعل لجان الأحياء من 2.7 إلى 2.4 والمخاتير من 2.9 إلى 2.6. وشهدت السويداء أكبر انخفاض لتفاعل لجان الأحياء، بينما كان أكبر ازدياد في درعا. على مستوى سورية، لم يتلق سوى 12٪ من الناشطين المجيبين دعوة لحضور لقاء للجنة الحي في منطقتهم.

وبالرغم من انخفاض تفاعلها من 3.6 في الثلث الثاني إلى 3.2 في الثلث الثالث، تبقى الجمعيات الأهلية الطرف الأكثر تفاعلاً على الأرض مع حاجات المجتمع المحلي. ويبدو أن المؤسسات الدولية باتت هي الأخرى، بحسب الناشطين، أقل تفاعلاً مما سبق، حيث انخفض مستوى تفاعلها من 3.1 إلى 2.7. كذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الخدمية والمنظمات الشعبية والمؤسسات الدينية، حيث شهدت جميعها بعض الانخفاض في تفاعلها مع حاجات المجتمعات المحلية.

أما بخصوص تفاعل الجهات الإعلامية مع الحاجات المحلية، فقد بقيت الجهات الإعلامية على نفس الترتيب: في المقدمة وسائل التواصل الاجتماعي، يليها الإعلام الخاص فالإعلام الحكومي. وشهد هذا الثلث انخفاضاً طفيفاً لتفاعل وسائل التواصل الاجتماعي

[2] من 5 إلى 1: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

والإعــلام الحكومــي، وانخفاضــاً أكبــر لتفاعــل وســائل الإعــلام الخاصــة. كمــا انخفــض بشــكل كبيــر تفاعــل الشــركات الخاصــة مــن 2.7 إلــى 2.4 والأشــخاص الذيــن لديهــم علاقــات ونفــوذ مــن 3.0 إلــى 2.5.

فــي الجهــة المقابلــة، تشــير إجابــات الناشــطين إلــى أن تفاعــل المجتمــع المحلــي مــع مــا يقــام مــن أنشــطة مجتمعيــة محليــاً قــد انخفــض مــن مســتوى 3.4 فــي الثلــث الثانــي إلــى 2.9 فــي الثلــث الثالــث. ويشــير هــذا التغيــر إلــى أن انخفــاض التفاعــل حاصــل مــن طــرف المجتمعــات المحليــة والأطــراف الرســمية وغيــر الرســمية علــى حــد ســواء. هــذه النزعــة العامــة تســتدعي المزيــد مــن البحــث فــي مســبباتها وتداعياتهــا.

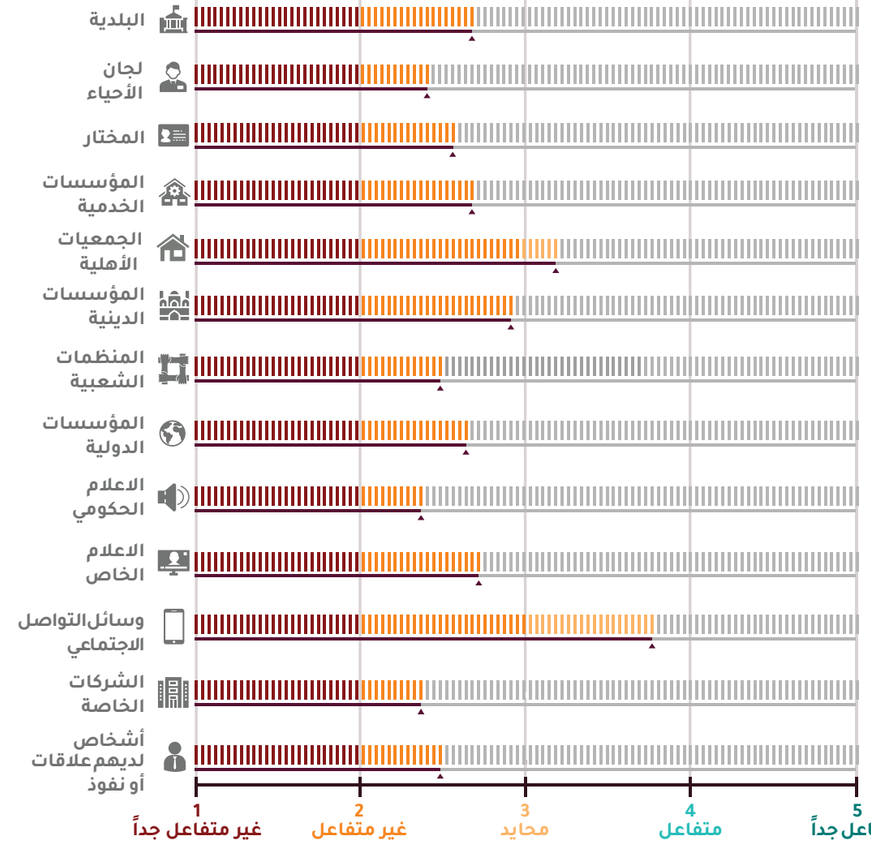

شكل 5: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي في الثلث الثالث من عام 2019

الجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة

بحســب الناشــطين المجيبيــن، انخفــض مســتوى تعــاون الجهــات المجتمعيــة فيمــا بينهــا كجمعيــات وفــرق تطوعيــة مــن 2.9 فــي الثلــث الثانــي إلــى 2.5 فــي الثلــث الثالــث علــى مقيــاس متــدرّج[3]. وعمّــا إذا كانــت الجهــات الممولــة الوطنيــة تعطــي اســتقلالية لعمــل الجهــات التــي تدعمهــا علــى الأرض، كان معــدّل الإجابــات علــى مقيــاس متــدرّج[4] 1.6، علمــاً أن المســتوى كان 1.9 فــي الثلــث الثانــي و2.5 فــي الثلــث الأول. ويــرى الناشــطون أن أعلــى مســتوى اســتقلالية تمنحهــا الجهــات الممولــة الوطنيــة هــي فــي طرطــوس، بينمــا أدناهــا فــي دمشــق وديــر الــزور والقنيطــرة. وفــي ذات الســؤال حــول الجهــات الممولــة الأجنبيــة مثــل وكالات الأمــم المتحــدة كذلــك انخفــض المســتوى مــن 2.7 إلــى 1.9.

مــن ناحيــة الجمعيــات المحدثــة، تشــير بيانــات الجريــدة الرســمية خــلال الثلــث الثالــث مــن ســنة 2019 أنــه تــم رفــض ترخيــص 7 وقبــول 19 جمعيــة ومؤسســة، وهــي أعــداد مقاربــة لتلــك التــي رفضــت ورخصــت فــي الثلــث الثانــي مــن العــام. أبــرز القطاعــات التــي تنشــط فيهــا هــذه الجمعيــات هــي الخدمــات الاجتماعيــة، يليهــا الثقافــة والآثــار. وقــد أشــار 70٪ مــن الناشــطين إلــى انتشــار ظاهــرة أطفــال الشــوارع (ممارســة التســوّل فــي الشــوارع وعلــى إشــارات المــرور) فــي مناطقهــم، وهــي نفــس النســبة مقارنــة بالثلــث الثانــي مــن العــام.

[3] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

[4] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

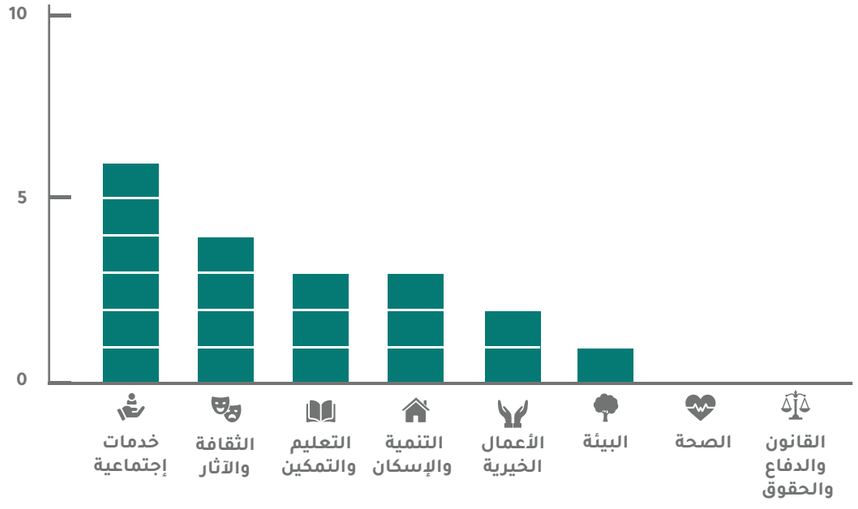

شكل 6: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثالث من سنة 2019

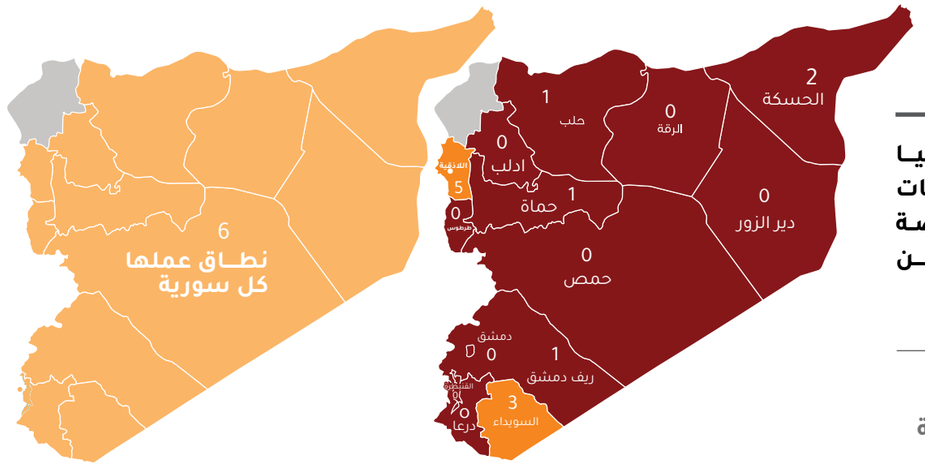

شكل 7: توزع جغرافيا نشاط الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثالث من سنة 2019

عدد الجمعيات الجديدة في المحافظة

0-2 · 3-5 · 6-10 · 11-15 · 16-20

تركزت الجمعيات التي رفض طلب ترخيصها في طرطوس وريف دمشق. بالمقابل، توزعت أكثر الجمعيات المرخصة بين اللاذقية والسويداء والحسكة. كما افتتحت فروع غير مشهرة لجمعيات مرخصة مسبقاً في محافظات مختلفة. وبحسب المشاركين في الاستبيان فإن معدل التفاعل الرسمي مع المجتمع الأهلي على مقياس متدرّج[5] انخفض من 3.0 في الثلث الثاني إلى 2.6 في الثلث الثالث.

وبقي الوضع على حاله في هذا الثلث فيما يخص التساوي بين الذكور والإناث في الحصول على فرص عمل ضمن القطاع الأهلي، على مستوى 2.7 فقط على مقياس متدرّج[6].

مستقبل وآفاق التنمية

في الثلث الثالث، انخفض إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية بشكل طفيف إلى 4.0 على مقياس متدرّج[7] بعد أن بلغ 4.2 في الثلث الثاني. وكذلك انخفض إيمانهم بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية من 2.9 إلى 2.7.

أما بخصوص إيمان الناشطين بقدرة دستور جديد أو معدل قادر على التأثير في عملية التنمية المحلية في سورية، فكانت على مستوى حيادي، عند 3.0.

[5] من 5 إلى 1: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري

[6] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

[7] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادر - محايد - غير قادر - غير قادر أبداً - لا أدري

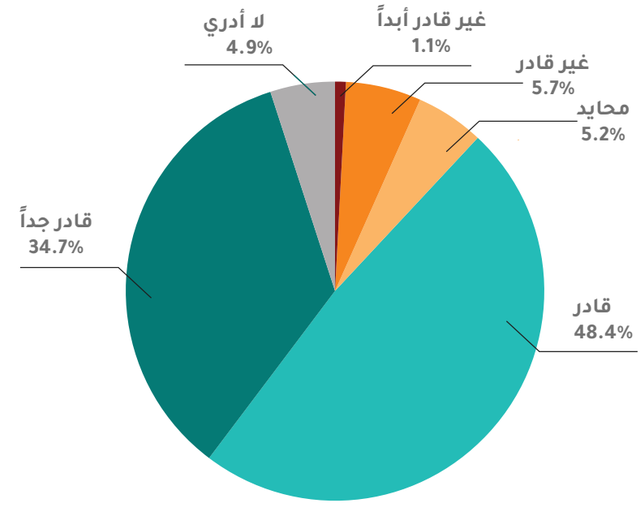

شكل 8: إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية في الثلث الثالث من عام 2019

غير قادر أبداً · غير قادر · محايد · قادر · قادر جداً · لا أدري

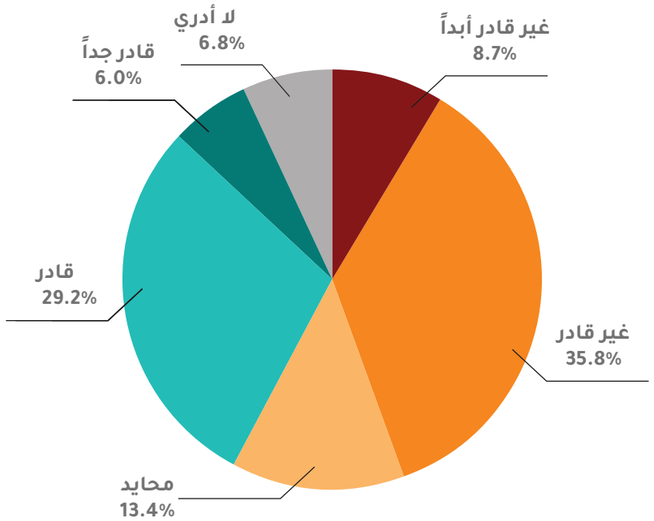

شكل9: إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية المحلية في الثلث الثالث من عام 2019

غير قادر أبداً · غير قادر · محايد · قادر · قادر جداً · لا أدري

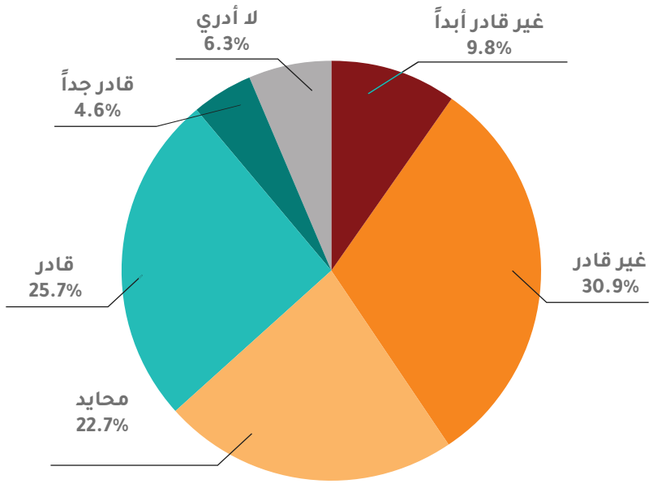

شكل 10: اعتقاد الناشطين بتساوي فرص العمل بين الذكور والاناث في القطاع الأهلي في الثلث الثالث من عام 2019

غير قادر أبداً · غير قادر · محايد · قادر · قادر جداً · لا أدري

العمل الحكومي

المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة وتفاعلاته قائمة على مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات المتعلقة بالتنمية والخدمات خلال الثلث الثالث من 2019 في الجريدة الرسمية والوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء.

الناشطون في الحسكة واللاذقية وطرطوس هم الأكثر إيماناً بقدرة دستور جديد على التأثير في التنمية المحلية، بينما كان الناشطون في دير الزور وإلى حد أقل في حمص الأقل تفاؤلاً في هذا الشأن.

ولا يزال المنتخبون في الإدارة المحلية لا يتشاركون المعلومات مع المواطنين حيث بلغ معدل المشاركة 2.0 على مقياس متدرج . درجة المشاركة متدنية في كل المحافظات، إلا أنها الأقل نسبياً في حمص وطرطوس والأعلى نسبياً في السويداء.

وانخفض تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية مجدداً حتى بلغ مستوى 3.0 على مقياس متدرّج في الثلث الثالث، بعد أن كان 3.2 في الثلث الثاني و3.4 في الثلث الأول من 2019. ويلاحظ في هذا الثلث أن الفجوة بين المحافظات فيما يتعلق بمستوى التفاؤل آخذة في التقلص، فبعد أن كان الانحراف المعياري 0.5 في الثلث السابق، أصبح 0.3 في هذا الثلث.

وأبدى حوالي 44٪ من الناشطين رغبة في السفر والاستقرار خارج سورية في السنتين القادمتين، مقابل 39٪ في الثلث الثاني من العام.

من خلال مقارنة نتائج استبيان ناشطي المجتمع المحلي بين الثلث الثاني والثالث من عام 2019، يمكن ملاحظة ما يلي:

- انخفاض كبير في الرضا عن الكهرباء وانخفاض أصغر في الرضا عن المحروقات.
- انخفاض عام في تفاعل معظم الجهات الرسمية وغير الربحية والخاصة والإعلامية مع حاجات المجتمع المحلي مقارنة بالثلث السابق.
- تناقص أكبر في مدى الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة الوطنية والدولية للجهات التي تدعمها على الأرض.
- استمرار انخفاض تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية بشكل تدريجي.

[8] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

[9] من 5 إلى 1: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري

أبرز التوجهات الحكومية

شهد الثلث الثالث من سنة 2019 أحداثاً بارزة متعددة. وبعيداً عن الوضع الإقليمي المحتدم والواقع العسكري والميداني الذي بقي مضطرباً في مناطق مختلفة، فقد شهدت هذه الشهور بدء اجتماعات اللجنة الدستورية السورية في جنيف ومعاودة تعطل أعمال هذه اللجنة أيضاً. وظهرت أزمات مختلفة محليّة تمثّلت في تأمين الاحتياجات الضرورية وخاصة في الشتاء، مثل الغاز المنزلي. أيضاً كان هناك تسارع كبير في هبوط قيمة العملة السورية مقابل الدولار وهذا شكّل مادّة خصبة للتندّر على الخطط والتطبيقات الحكومية في مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة البطاقة الذكيّة التي تحاول الحكومة من خلالها تنظيم عمليات الدعم المختلفة.

حظيت تحضيرات الميلاد ورأس السنة والمظاهر الاحتفالية في ساحات المدن والبلدات السورية باهتمام واسع حكومي وشعبي، وانقسم جمهور السوريين حولها. كما حملت نهاية العام زيادة في رواتب الموظفين الحكوميين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين بنسبة 40٪، وإقرار الموازنة العامة للدولة بلا قطوعات حساب منذ سنوات عديدة. وصدر عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل 14 أيلول 2019. وأجريت تعديلات في القائمة المحلية للأشخاص والكيانات الإرهابية. كما تم بمرسوم حلّ الاتحاد العام للتعاون السكني إلى جانب حلّ عشرات الجمعيات السكنية والفلاحية.

وعملت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش على تدقيق حالات فساد وتلاعب مختلفة، ووضع الحجز الاحتياطي على عشرات الأشخاص. وتم تشكيل اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي. وشهدت الشهور الأربعة إحداث واحلال عدد من مديريات التنمية الإدارية في مختلف المؤسسات الحكومية. كما جددت الحكومة عمل المجلس الاستشاري لمجلس الوزراء. وتم إقرار قانون مجلس الدولة بعد تعديلات عليه إثر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض المواد فيه. وكان من أبرز الاعمال الاقتصادية تصديق عقود مع شركة ميركوري الروسية بهدف التنقيب عن البترول وتنميته وانتاجه في البلوكات 7 و19 و23.

تركيز العمل الحكومي

تبعاً للمواد الإعلامية الحكومية والمنشورة خلال الثلث الثالث من 2019 والتي تم تصنيفها كتطبيقات حكومية أو قرارات أو تصريحات وخطط، تبيّن أن أكبر تركيز لهذا الثلث كان متمحوراً حول **الصحة**. ومن القرارات ذات الصلة، فقد تم تنظيم منح ترخيص مؤقت للأطباء وأطباء الأسنان الناجحين في الفحوص الإجمالية للاختصاص والذين يؤدون سنة الامتياز، وتحديد التعويض الشهري لطلاب مدرسة التمريض، وإقرار خدمات وقائية وعلاجية مجاناً للحاصلين على بطاقة جريح وطن. كما تم تحديد أسس منح الموافقات لاستيراد التجهيزات والمستلزمات الطبية للمؤسسات التعليمية الخاصة.

كما ركزت المواد الإعلامية الحكومية تالياً على **الثقافة** والفعاليات الثقافية. تم تعديل أسماء المراكز الثقافية لتتوزع بين مراكز ثقافية ومحطات ثقافية ونوافذ ثقافية وقصور ثقافة. كما تم إقرار المخطط التنظيمي الخاص بمدينة تدمر الأثرية، وتعديل تسجيل مدينة مصياف في سجل الأبنية الاثرية.

حلّ ثالثاً **الاهتمام بالصناعة وتلاها الزراعة**. بالنسبة للقرارات، فقد تم تحديد أسعار بيع الزيوت المعدنية. ووُضعت ضمن الممارسات الزراعية الجيدة معايير

جديـدة لإنتـاج المـزارع الخاصـة. كمـا تـم إعـادة تصنيـف علاقـات الاسـتثمار الزراعـي لبعـض المحاصيـل، والسـماح باسـتيراد البيـض العقيـم لاحتياجـات مديريـة الصحـة الحيوانيـة. وحـددت شـروط تنظيـم السـجل الزراعـي ووضعـت أسـعار جديـدة لبيـع الغـراس المثمـرة والجاهـزة للبيـع والتصديـر، مـع تكليـف المؤسسـة العامـة للتبـغ بشـراء محاصيـل التبـغ والتنبـاك. واعتُبـرت سوسـة النخيـل الحمـراء آفـة مسـتوطنة فـي سـورية وسـمح باسـتيراد المانجـو مـن السـودان. كمـا ألغـي المركـز الوطنـي لتطويـر المناهـج الزراعيـة فـي السـلمية. وحـددت مـدد جديـدة لحفـظ السـجلات والوثائـق فـي وزارة الزراعـة.

فيمـا يخـص **المـال والبنـوك**، تـم إصـدار تعليمـات تنفيذيـة للقانـون 13 لسـنة 2019 المتعلـق بجبـر عشـر الليـرات السـورية. كمـا تـم تعديـل نسـب الرسـوم الجمركيـة فـي جـدول التعرفـة الجمركيـة المتناسـقة، وإضافـة فئـة إلـى الفئـات المعفـاة مـن ضريبـة المطـار ورسـم المغـادرة. وتـم تحديـد سـعر صـرف الـدولار الأمريكـي ب435 ليـرة لموازنـة 2020، مـع قـرار بإلـزام المصـارف بخدمـات الدفـع الإلكترونيـة. أيضـاً تـم إحـداث دائـرة دعـم سـعر الفائـدة فـي هيئـة دعـم وتنميـة الانتـاج المحلـي والصـادرات. كمـا تـم السـماح بتأسـيس شـركات سـورية للعمـل فـي مجـال الدفـع الالكترونـي مـن قبـل مصـرف سـورية المركـزي، وترخيـص أسـماء كمحاسـبين قانونييـن وتجديـد تراخيـص سـابقة.

فـي **الخدمـات**، تـم اقـرار تعرفـة المحطـات الطرقيـة للخدمـة المتنقلـة فـي الهيئـة الناظمـة للبريـد والاتصـالات. وتـم تصديـق قـرارات مجالـس المحافظـات بالنسـبة لفـرض النسـب المضافـة علـى ضرائـب ورسـوم الدولـة والوحـدات الإداريـة عـن تكاليـف سـنة 2020. كمـا تـم اقـرار النظـام المالـي لهيئـة التميّـز والإبـداع وتعديـل قانـون المعاشـات العسـكرية. أيضـاً تـم تعديـل الرسـوم الجامعيـة ورسـوم التسـجيل فـي الشـهادات الإعداديـة والثانويـة ومكافـآت هيئـة التميّـز والإبـداع.

كمـا وعدّلـت خدمـات التصديـق الإلكترونـي فـي الهيئـة الوطنيـة لخدمـات الشـبكة. وصـدرت تعليمـات جديـدة لتنظيـم العمليـة التدريبيـة ومعاييـر المراكـز التدريبيـة العامـة والخاصـة وجـودة البرامـج التدريبيـة. وتـم احـداث معهـد التأهيـل المهنـي لـذوي الإعاقـة فـي السـويداء، ومنـح بطاقـة تكريـم تسـمى جريـح وطـن تكـون الاولويـة فـي البرامـج الاسـتهدافية لسـوق العمـل لحامليهـا. بالنسـبة لشـركات الحمايـة والحراسـة، فقـد تـم تجديـد تراخيـص بعضهـا. وتـم أيضـاً تـم تحديـد الوثائـق التـي يجـب تقديمهـا بالنسـبة لمسـتوردي ومنتجـي بعـض المـواد الغذائيـة. واسـتُبعد ممثلـو وزارة السـياحة مـن اجتماعـات لجـان تحديـد الأسـعار عنـد بحثهـا الأمـور المتعلقـة بالخدمـات السـياحية. واعتمـدت النسـب المئويـة لحسـاب أجـور اليـد العاملـة للمقـاولات. وصـدر النظـام النمطـي الجديـد لتقديـم خدمـة النفـاذ إلـى الانترنـت.

وفـي منـح عـلاوات الإنتـاج للعامليـن، فقـد مُنحـت عـلاوات جديـدة للعامليـن فـي المؤسسـة العامـة للتجـارة الخارجيـة، والمؤسسـة العامـة لإكثـار البـذار، والشـركة العامـة للصـرف الصحـي فـي حلـب واللاذقيـة، وللعامليـن فـي المؤسسـة العامـة للمناطـق الحـرة والطيـران المدنـي، والمؤسسـة العامـة للمباقـر. وتـم تحديـد أسـس منـح المكافـآت لعاملـي التأمينـات الاجتماعيـة. كمـا تـم تعديـل النظـام المالـي والداخلـي للصنـدوق التعاونـي للعامليـن فـي السـورية للاتصـالات.

بالنسـبة لموضوعـات **الإعمـار والإدارة المحليـة**، فقـد تـم تحديـد رسـوم رخـص البنـاء فـي مشـاريع التطويـر العقـاري. وتـم أيضـاً افتتـاح أعمـال تكويـن الوثائـق العقاريـة فـي مناطـق تتبـع للقصيـر فـي حمـص. وتـم اعتبـار عشـرات العقـارات ذات نفـع عـام فـي مـدن ومحافظـات سـورية مختلفـة. كمـا أجريـت تحديـدات جديـدة للحـرم المباشـر لمنـع تلـوث ميـاه نبـع بمحصـر فـي طرطـوس وبحيـرة سـد حـوش فـي حمـص وسـد المزينـة فـي حمـص

وتعديل قرار حرم بانياس 1989، وتعديل مسار قناة التزويد لسد باسل الأسد في طرطوس.

على صعيد آخر، تم إحداث وحدة اقتصادية في مدينة حرستا بريف دمشق. وتم حل مجلس مدينة اللاذقية وتسمية أعضاء مجالس بلديات في محافظات مختلفة وتحديد موعد اجراء انتخابات المقعد الشاغر في محافظة حلب، وموعد إجراء انتخابات بعض مجالس الادارة المحلية.

ونال **التعليم** حصة من القرارات الحكومية التي وافقت على افتتاح عشرات الاختصاصات في الجامعات الحكومية والخاصة بمختلف الدرجات. وعدّلت وأقرّت بعض اللوائح الداخلية في الجامعات ونظمت الخطط الدراسيّة لكليات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تم دمج المعاهد التقانية للمراقبين الفنيين مع المعاهد التقانية الهندسية بالجامعات في مختلف الجامعات السورية بمختلف فروعها. كما تم منح الموفدين سنة لاستكمال اجراءات تعيينهم. وأضيفت بعض العقوبات الجامعية، وتم تعديل نظام السكن في المدينة الجامعية.

في **الشؤون الحكومية**، فقد تم تحديد مهام معاون وزير التربية، واعتماد وثيقة الإطار العام لتحديث بنية الخدمة العامة في سورية. وتم تسوية أوضاع سيارات الركوب الصغيرة السياحية الموجودة في سورية والتي تحمل لوحات خاصة صادرة عن وزارة النقل وغير مسجلة فيها. كما أحدث صندوق أموال الاستشفاء في المؤسسات الطبية العسكرية. وتم إضافة مادة لقانون الخدمة العسكرية تتضمن منح شهادة القيادة والأركان للضباط برتبة عقيد الذين منعتهم المشاركة بالعمليات الحربية من الالتحاق بالدورة.

وتم إحداث الهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي وإعادة تسمية مديريات مختلفة. كما تم تحديد الملاك العددي لهيئة التميز والإبداع، وتحديد نسب إنفاق الموارد الذاتية لها. في جانب آخر، تم تصديق التعديلات على اتفاقيات القروض الموقعة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية 1979. وتم حل حزبي الانقاذ الوطني والحزب السوري القومي الاجتماعي.

اهتمامات المستويات الحكومية

في مراجعة الإعلام الحكومي فقد تباين اهتمام المستويات الحكومية بالقطاعات والخدمات. وكان للوزارات الحصّة الأبرز في التطبيقات، كافتتاح مراكز ومشاريع. كما كان لها الحصة الأكبر أيضاً في التصريحات لوسائل الإعلام عن خطط ومشاريع قائمة ومستقبلية، لحقتها المديريات ومن ثمّ المحافظات. فيما يتعلق بالتفاعل مع الأحداث اليومية، كانت أكثر من نصف المواد الإعلامية الحكومية متفاعلة مع ما يجري من أحداث يومية ومعيشية. وحافظت الوزارات على تصدرها للتفاعل تبعتها المديريات وحلّت اخيراً المحافظات.

القطاع الخاص

تستند البيانات في هذا الجزء إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة بحسب أعداد الجريدة الرسمية بين شهري أيلول وكانون الأول 2019. خلال هذه الفترة، سجلت 209 شركة خاصة جديدة من خلال القنوات الرسمية، بمجموع رساميل مودعة تقدر بحوالي 3.2 مليون دولار أمريكي[10]. هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجّلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق. مقارنة بالشركات التي أعلن تسجيلها بالثلث السابق، هناك زيادة مقدارها أكثر من 50٪، حيث بلغ عدد الشركات الجديدة التي أعلن عن تسجيلها في الثلث الثاني 137 شركة. بالإضافة إلى الشركات الجديدة المسجلة، تم تعديل وضع 58 شركة لكي تتوافق مع قانون أحكام الشركات رقم 29 الصادر في عام 2011.

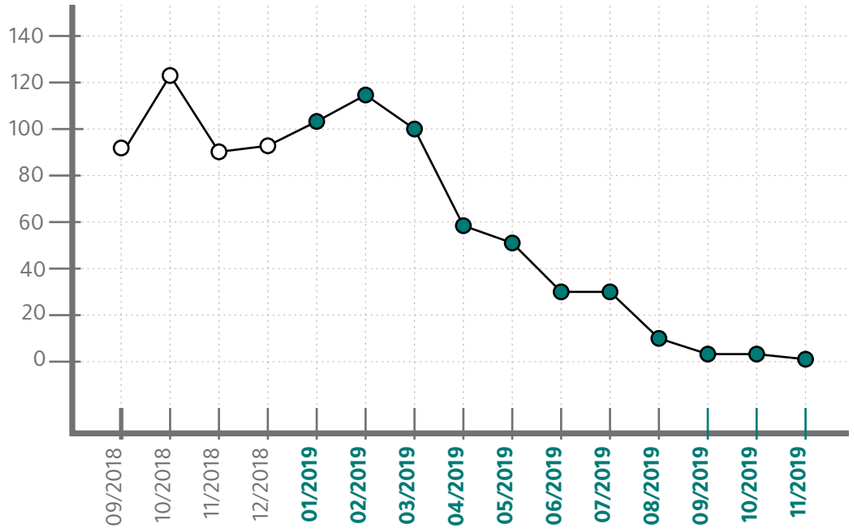

شكل 11: خط زمني للرخص المعلنة في الثلث الثالث من 2019 مقارنة بتلك المعلنة في الأشهر الاثني عشر السابقة، وتشمل الرخص الجديدة والمعدلة.

مثلت الشركات محدودة المسئولية 93٪ من الشركات الجديدة المسجلة، مقابل 7٪ شركات مساهمة مغفلة خاصة. أكثر من نصف الشركات الجديدة تنشط في قطاع تجارة الجملة. ويمثل مجموع رساميل هذه الشركات حوالي 39٪ من الرساميل المستثمرة في تأسيس الشركات في هذه الفترة. يلي هذا القطاع قطاع التصنيع، الذي انخفض من ناحية مجموع الرساميل، بالرغم من ازدياد عدد الشركات الجديدة مقارنة بالثلث السابق. كما أن هناك ازدياد نسبي في الاستثمارات الخاصة في الخدمات المهنية والعلمية والتقنية بالإضافة إلى قطاع المعلومات والكمبيوتر في هذا الثلث.

جغرافياً، بقيت محافظتا ريف دمشق ودمشق مهيمنتان كمقر لأكبر عدد من الشركات الخاصة الجديدة المسجلة في هذا الثلث، حيث احتضنتا أكثر من 80٪ من هذه الشركات. لكن هذه الفترة شهدت كذلك ازدياداً في عدد الشركات في طرطوس، لتمثل عدد الشركات الجديدة المسجلة في الساحل 10٪ من العدد الكلي. وتبقى الأعداد خجولة في معظم المحافظات كما كان الحال في الثلث السابق.

[10] سعر الصرف المستخدم لتحويل القيم في هذه الفترة هو 700 ليرة سورية لكل دولار، مع ملاحظة أن سعر الليرة قد تعرّض لتبدلات خاصة خلال الشهرين الأخيرين من الثلث الثالث من 2019.

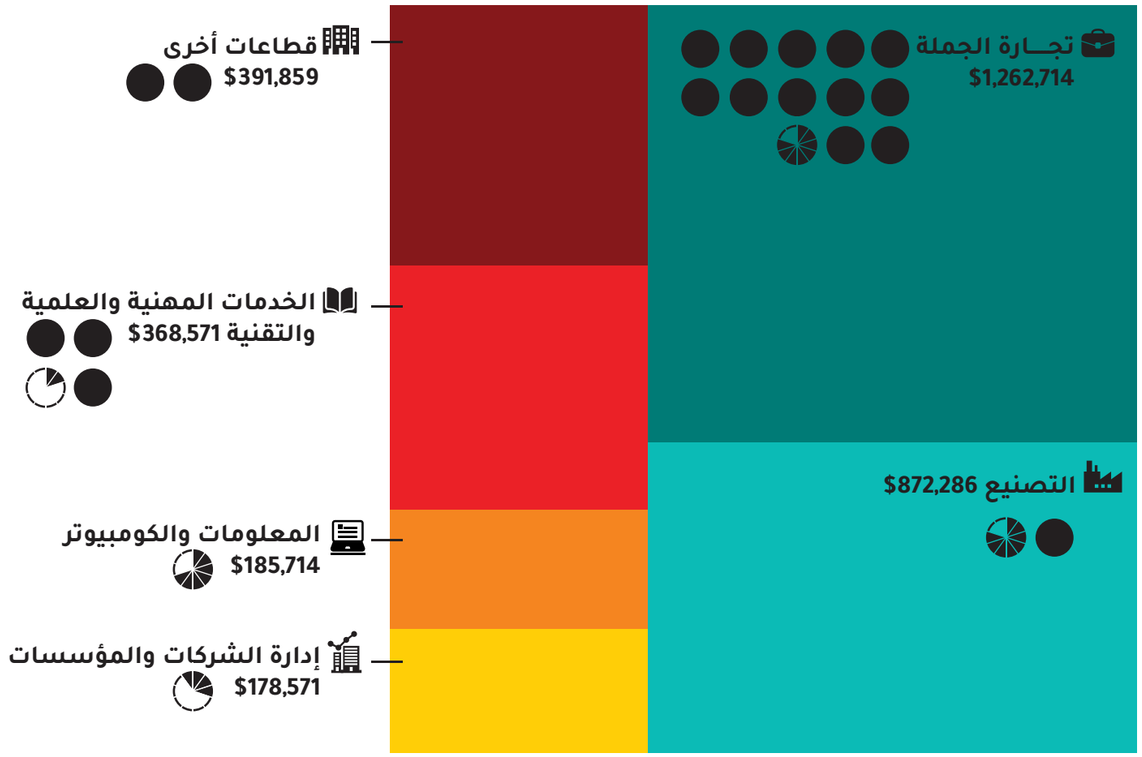

شكل 12: الشركات المسجلة في الثلث الثالث من عام 2019 حسب رأس المال المستثمر والقطاع

حجم القطاعات في الرسم عبر عن رأس المال المستثمر بالدولار في كل قطاع

عدد الشركات في القطاع

شركة واحدة

10 شركات

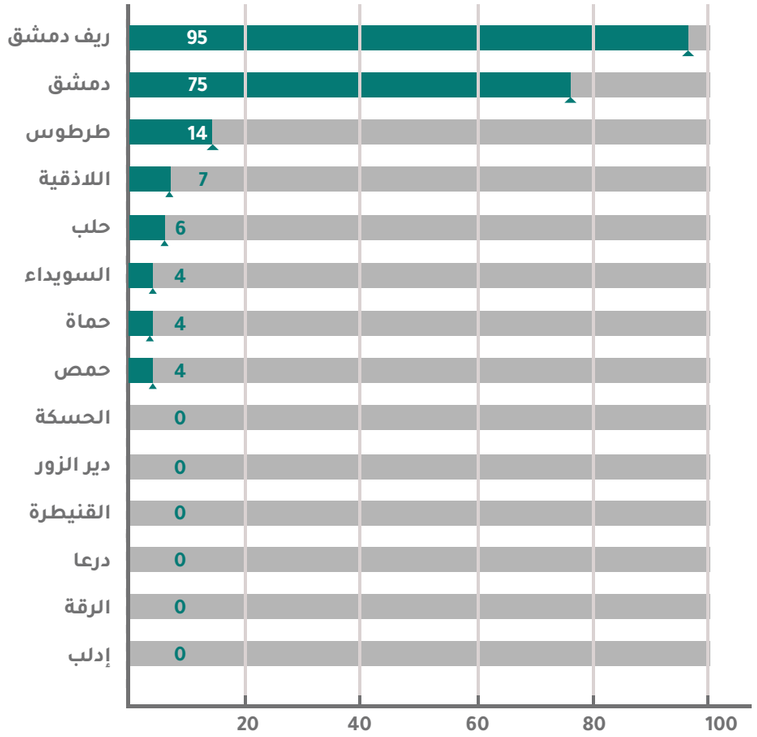

شكل 13: عدد الشركات المسجلة في الثلث الثالث من عام 2019 حسب المحافظة

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، فقد تضمن ما يزيد عن 20٪ من الشركات الجديدة المسجلة مساهمين أجانب، في معظم الحالات بالشراكة مع مساهمين سوريين. جل هذه الشركات كان في قطاع تجارة الجملة، حيث تضمن ثلث الشركات تقريباً شركاء أجانب، في الغالب لبنانيين. عدا عن اللبنانيين، ساهم شركاء فلسطينيون في تأسيس 7 شركات، معظمها كذلك في قطاع تجارة الجملة. وتضمنت 29٪ من الشركات الجديدة مساهمات إناث، إلا أن حصة هؤلاء النسوة من ملكية رأس مال هذه الشركات لم تتجاوز 9٪.

من خلال مقارنة الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الثاني والثالث من عام 2019، يمكن ملاحظة ما يلي:

- زيادة في عدد الشركات الجديدة المسجلة في معظم القطاعات.
- نمو الاستثمار في قطاعي الخدمات المهنية والعلمية والتقنية والمعلومات والكمبيوتر.
- استمرار تركز الاستثمارات الرسمية الجديدة في دمشق وريفها بشكل أساسي، مع نمو الاستثمارات في مدن الساحل.

الإعلام السوري الخاص

خلال الثلث الثالث من سنة 2019، تمّت دراسة أكثر من 500 مادة إعلامية متعلقة بالتنمية والخدمات في سورية صدرت عن 10 وسائل إعلامية سورية خاصة، متنوعة ومتباينة تنشر إلكترونياً. تم تحليل هذه المواد من ناحية موضوعات التركيز والتغطية الجغرافية. وقد لوحظ خلال فترة الرصد استمرار بعض الوسائل بالحدود الدنيا تماماً من قدرتها التشغيلية، رغم أن هذا يترافق مع ظهور بعض التجارب الإعلامية المحلية الوليدة.

موضوعات التركيز

تصدّر **التعليم** في هذا الثلث من السنة المواد الإعلامية التي تم رصدها. ورغم تشعّب موضوعات التعليم وتنوعها، إلا أن موعد بدء العام الدراسي في هذا الثلث خلق الكثير من الأسئلة والأجوبة حول جاهزية العملية التعليمية وتامين الكتب ومشاكل المدرسين. كما أن تقلّص وايقاف الدعم عن جغرافيات في الشمال السوري ولّد كثيراً من التهديدات بالنسبة لمستقبل التعليم في تلك المناطق. على الصعيد الجامعي، فقد أعيد تسمية وزارة التعليم العالي وأضيف لها البحث العلمي وتم افتتاح عشرات الدرجات في الإجازة في الجامعات الحكومية والخاصة. كما تم رفع استيعاب نسب القبول في الدراسات العليا، مع وعود لتأسيس فروع لجامعات مختلفة في سورية. ولم تخلُ التغطيات الإعلامية من معاناة الطلاب مع المدن الجامعية وأخبار المنح الدراسية ونجاحات السوريين في الخارج.

تقدّمت **التجارة** في هذا الثلث من حيث اهتمام الوسائل الإعلامية بتغطيات متعلقة بها فجاءت بعد التعليم. ولعل ذلك بسبب معرض دمشق الدولي، الذي أقيم في هذا الثلث، حيث حظيت العقود التي وقعت خلاله بحصّة من هذه المواد. كذلك فقد حظيت موضوعات التجارة الداخلية والاستيراد وتأمين المواد الأساسية بمتابعات إعلامية في مختلف المناطق. كما كان هناك تغطيات إعلامية ملموسة لتوقيع مذكرات تعاون خارجية مع دول محددة، واضطراب سعر الليرة مقابل الدولار، ونقاش رفع وتخفيض رسوم الترانزيت، والدور الاقتصادي للسوريين في دول الجوار واللجوء.

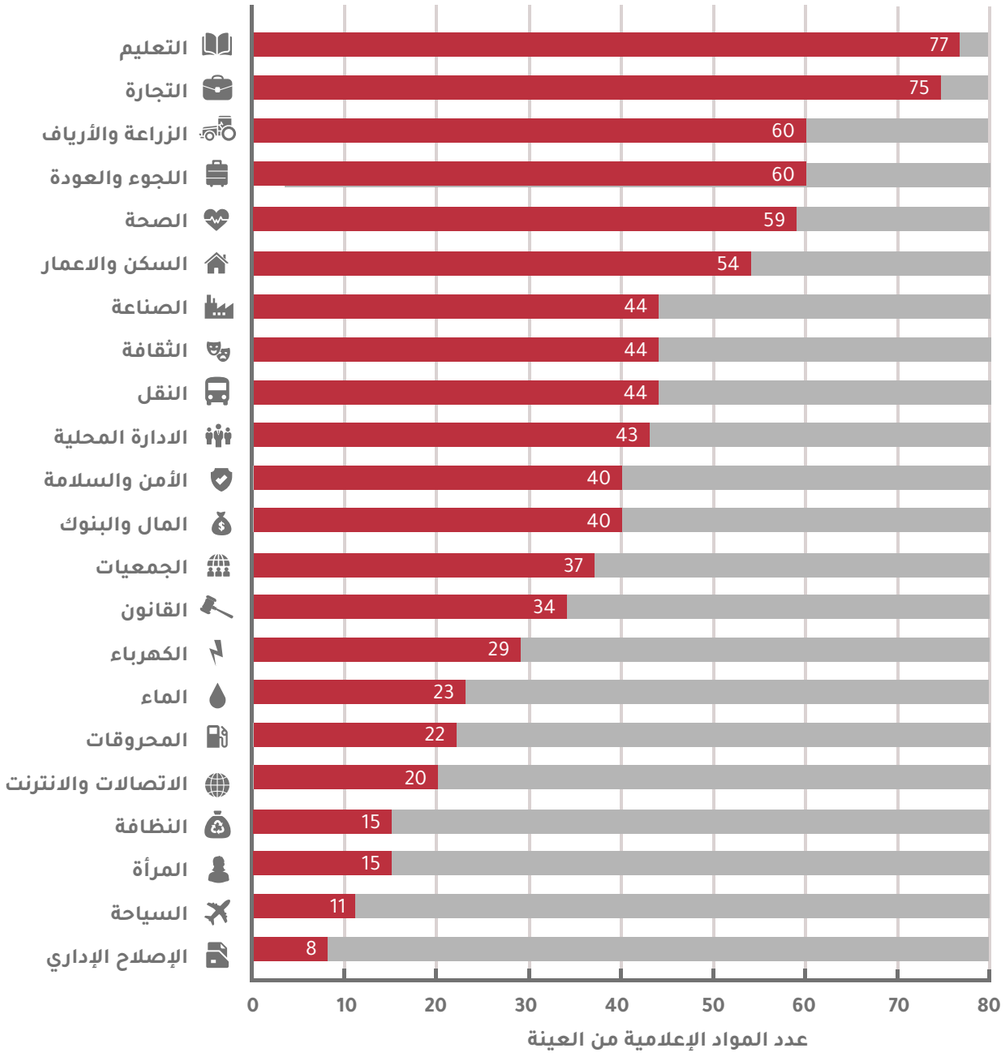

شكل 14: مستوى تغطية الإعلام الخاص للمواضيع التنموية بحسب القطاع في الثلث الثاني من سنة 2019

وحلّت موضوعات **اللجوء والعودة** ثالثاً في اهتمام الوسائل الإعلامية. وتركز معظم المواد حول واقع المخيمات التي يقطنها السوريون في دول الجواء والواقع السيء والأليم المعيشي فيها مع تقلّص المساعدات المقدّمة في محاور مختلفة. كما أنّ تغطيات إعلامية تركزت على النزوح الداخلي وأخرى على العودة عبر الحدود إلى داخل سورية من دول الجوار أو غيرها وخاصة مع تردّي الأوضاع الاقتصادية في لبنان.

وحلّت **للزراعة والارياف** تالياً. تركزت المواد الإعلامية حول مخصصات الأرياف والزراعة في الموازنة، ودعم الفلاحين، والهطولات المطرية، وواقع التنمية الريفية والتصدير والمزروعات المختلفة، إضافة للبدء بتنظيم السجل الزراعي الاختياري. وكان للحرائق التي طالت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والغابات حصّة واسعة من التغطية. كذلك تطرقت بعض المواد لشراء المحاصيل الزراعية من المزارعين ودعم الجمعيات الفلاحية.

الصحة والتي كان التركيز الإعلامي في الثلث الماضي من السنة عليها هو الأعلى تراجعت وحلّت تالياً. وقد تم افتتاح معمل للأدوية الكيماوية المضادة للأورام السرطانية في مدينة عدرا الصناعية بريف دمشق في هذا الثلث. وفي مناطق الشمال والشرق السوري، تركزت المواد الإعلامية حول تناقص الدعم الطبي فيها وتردي الأوضاع الصحية.

لحق **السكن والاعمار** بالصحة، ولوحظ تراجع التغطيات الإعلامية حول موضوعاتهما. نقلت المواد الإعلامية مطالبات الأهالي بالعودة لمناطقهم وخصوصاً في ريف دمشق. كما تركزت مواد أخرى حول جمود سوق العقارات والمخططات التنظيمية الجديدة في مناطق مختلفة، إضافة للخدمات المتردية في فصل الشتاء بالنسبة لكثير من المناطق.

جاءت تالياً كل من **الصناعة والثقافة والادارة المحلية**. وحلّ أخيراً الاصلاح الإداري رغم كل الجهود التي تقوم بها وزارة التنمية الإدارية ومحاولاتها لإطلاق خدمات مختلفة لتسهيل المعاملات الحكومية وتقييمها، إضافة لتدريب موظفي الدولة في برامج الجدارة القيادية ووضع معايير جديدة لموضوعات مختلفة مثل التدريب والمراكز التدريبية بأنواعها.

تفاعلات المناطق

حظيت الجغرافيا السورية ككل بثلث التغطيات تقريباً. لكن تركيز التغطيات الإعلامية الأكبر على المستوى الجغرافي في الوسائل المدروسة كان على المستوى الخارجي. أي ما يتعلق بالسوريين في دول الجوار ودول اللجوء والاغتراب، بالنسبة لمعاناتهم وحقوقهم ونجاحاتهم أيضاً. فيما حلّت العاصمة دمشق تالياً في تركيز المواد الإعلامية، وتلتها كل من إدلب وحلب ومن ثمّ جاءت ريف دمشق بعدهما. وتقاربت التغطيات بالنسبة للمحافظات الباقية فيما لم تحظَ كل من الرقة والقنيطرة بتغطيات تذكر تبعاً للوسائل المدروسة، فبقيت الرقة بعيدة عن المراسلين الميدانيين والتغطيات القليلة جداً عنها تمثلت بأخبار منقولة من وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال تقارير إنسانية.

لماذا؟

ينظـر إلـى **التنميــة المجتمعيــة** علـى أنهـا عمليــة طوعيــة ونتيجــة نوعيــة، يطلقهــا المجتمــع ويحفــز الأطــراف الأخــرى علــى المشــاركة فيهــا، لهــا مرتكــز محلــي ومنعكــس وطنــي وعالمــي فــي عالــم متصــل، وهــي انتــاج تراكمــي، تكاملــي، تشــاركي مــن خــلال تطويــر وبنــاء قــدرات المــوارد والأصــول المتوفــرة فــي المجتمعــات المحليــة وربطهــا عبــر العمــل الجماعــي المشــترك، لتوليــد الرأســمال المجتمعــي، وتحســين نوعيــة الحيــاة فيزيائيــاً، اقتصاديــاً، اجتماعيــاً، سياســياً، ثقافيــاً، بيئيــاً.

تتولــد تلــك العمليــة وتتطــور ضمــن **الحوامــل التنمويــة**، التــي تتنــوع أشــكالها مــن مبــادرة إلــى مشــروع ريــادي إلــى مركــز مجتمعــي حتــى تصــل إلــى مســتوى مؤثــر فــي صياغــة السياســات العامــة وصناعــة الســلام واســتمراره، وهــي بالتعريــف فضــاء تفاعلــي لطاقــة اجتماعيــة، مُحفــزة للمبــادرات والحــوارات الاجتماعيــة والاقتصاديــة والبيئيــة والثقافيــة والسياســية، تركــز علــى إطــار الإدارة المحليــة واســتثمار الرأســمال المجتمعــي المتولــد ضمنهــا، مــن خــلال رصــد المــوارد الموجــودة (وتطويــر قدراتهــا) بمــا فيهــا بنــاء فــرق العمــل، تحديــد الإمكانــات الكامنــة، وفهــم التحديــات، بنــاء شــبكات وآليــات حــل تؤســس لنظــام مــرن، يــوازن تباينــ قــدرة مكوناتــه ويطورهــا حســب الظــروف المحيطــة، تترابــط لاحقــاً تلــك الفضــاءات، وتحســن القــدرة علــى التوقــع والاســتجابة مــن أجــل نوعيــة حيــاة أفضــل علــى المســتوى المحلــي، الوطنــي وأبعــد.

مــن جهــة أخــرى، تعانــي عمليــة إعــادة التنميــة عــادة مــن فجــوة بيــن البنــى المحركــة للتنميــة (الحوامــل التنمويــة المجتمعيــة) وآليــات وأطــر المراقبــة والمحاســبة الممكنــة، وتــزداد أهميــة رســم ملامــح أوليــة لهــذه الفجــوة وبنــاء ورصــد مؤشــرات لهــا ضمــن الظــروف الحاليــة، لجهــة تحســين عمليــة التشــاركية وعــدم إقصــاء الســوريين/ات، بــل ومســاعدتهم فــي إعــادة ترتيــب تموضعاتهــم ضمــن جهــود تصالحيــة، ومعالجــة التحديــات المســتمرة فــي التشــكل علــى طــول الطريــق.

يلعــب **الرصيــد التنمــوي** المتشــكل مــن خــلال تفاعــلات مكتملــة أو ممكنــة، دوراً أساســياً فــي بنــاء فهــم لمكونــات سلســلة القيمــة للعمليــة التنمويــة، وذلــك مــن مصــادر بيانــات متداولــة بيــن أيدينــا بشــكل يومــي، **وتحضيــر مســاحات** مشــتركة لعــدد مســتمر فــي التزايــد مــن **الحــوارات المجتمعيــة** علهــا تمتــد لتشــمل كل الأطــراف الفاعلــة، مــن المؤسســات الحكوميــة وبيروقراطيتهــا (الإيجابيــة والســلبية)، المجتمعــات المحليــة ورأســمالها المجتمعــي (الواعــي لنفســه أو قيــد التشــكل)، القطــاع الخــاص كلاعــب اقتصــادي بمســؤولية اجتماعيــة، والجمعيــات الأهليــة ومؤسســات المجتمــع المدنــي بخبراتهــا وتحالفاتهــا التــي بنتهــا ضمــن المســموح فــي ظــروف الحــرب، والإعــلام كأحــد الشــركاء الأساســيين

لرصـد الظواهـر والفجـوات وتطويـر أدوات متنوعـة لقياسـها، **وتحديـد عناويـن ومناطـق تدخـل تنمويـة** ممكنـة ولازمـة فـي كل مرحلـة مـن المراحـل، وأخيـراً قـد تمنـح العمليـة فرصـة مقارنـة ومقاربـة للأوضـاع بيـن المناطـق واسـتعادة التـوازن بالحـد الأدنـى علـى الأقـل مـن حيـث الجهـود المجتمعيـة والـدروس المسـتفادة.

إن مراكمـة قيـاس هـذا الرصيـد التنمـوي بشـكل دوري وتقديمـه للأطـراف الفاعلـة، سـيفتح مسـاحات لاسـتثماره بالشـكل الفعـال، وإعـادة بنـاء سلاسـل القيمـة اللازمـة لـه، سـيكون مدخـل جيـد لتحسـين نوعيـة الحـوارات وبنـاء الحجـج المسـاعدة لذلـك. كمـا سيحسـن مـن متوسـط الـذكاء المجتمعـي للعمليـة التنمويـة، متجـاوزاً عمليـة بنـاء المعرفـة الذاتيـة والانتقـال مـن أنـا العـارف إلـى نحـن العارفيـن، ويخرجنـا مـن عمليـة الانتقـادات قصيـرة الأمـد إلـى عمليـة واعيـة قـادرة علـى المنـاورة مـع المتغيـرات السـريعة وتجـاوز مخاطرهـا ولاسـيما فـي بيئـة تسـيطر الحـرب وتبعاتهـا علـى المحيـط العـام لمجتمعاتنـا المحليـة.

كمـا سيسـاهم فـي صياغـة المصطلحـات التـي ستشـكل الخطـاب التنمـوي للمجتمـع السـوري فـي عمليـة إعـادة التنميـة، ويسـاعد علـى صياغـة الفعـل ضمـن الواقـع الاجتماعـي القـادر علـى التماهـي مـع تنوعاتـه، وسيؤسـس لأنشـطة ومبـادرات تعتمـد **الجـدوى الاقتصاديـة المجتمعيـة**، وتعريـف **الممـول الوطنـي للعمليـة التنمويـة**، حتـى الوصـول إلـى مكونـات واضحـة مترابطـة ضمـن **النظـام الإيكولوجـي التنمـوي الوطنـي**.

ماذا بعد؟

إن إبقـاء الفرصـة متاحـة لبنـاء مجـال حيـوي مشـترك للجميـع، وزيـادة قـدرة المـوارد وتحويلهـا إلـى رأسـمال مجتمعـي سـوري يلزمـه اسـتمرار المحاولـة وتحسـين الالتـزام وتوسـيع دائـرة الشـركاء فـي رصـد وتشـارك واسـتعمال البيانـات المتوفـرة، والحـرص علـى النتائـج النوعيـة والكميـة لورشـات العمـل التفاعليـة التنمويـة، وتقديـم كشـف حسـاب حـول العمليـة التنمويـة بشـكل دوري علـى مـدار السـنة.

إنّ «رصيـد تنمـوي» مبـادرة مفتوحـة، ودعـوة لتَشَـارُك المعرفـة وتبادلهـا، وهُنـا دعـوة حقيقيـة لمشـاركتنا ملاحظاتكـم واقتراحاتكـم لإغنـاء المنتـج وتطويـر آليـات التفكيـر فيـه ليكـون أكثـر ذكاءً وأكثـر وصـولاً.

سنستقبــلُ كل مـــا تــودّون مشــاركته على البريد الإلكتــروني developmentassets@gmail.com كمـــا يمكنكـــم التســـجيل فـــي القائمـــة البريديـــة لرصيـــد تنمـــوي مـــن خـــلال مراســـلتنا لتصلكـــم الأعـــداد القادمـــة والتحديثـــات.

أيضـــاً للاطـــلاع علـــى الأعـــداد الســـابقة والنســـخ الحديثـــة بالعربيـــة والإنجليزيـــة عبـــر موقـــع رصيـــد تنمـــوى www.developmentassets.org

رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد 3: أيلول - كانون الأول 2019

رصيد تنموي: العدد 3

www.developmentassets.org